

مستقبل غامض يلف قطاع السفر العالمي

الفعل المتسلسل، الذي يعرف باسم "تأثير الدومينو" على الاستهلاك.

وفي العادة توجه الدولارات الناجمة عن نشاط السفر إلى شركات الطيران وأصحاب الفنادق والمطاعم وسائقي سيارات الأجرة والمرشدين السياحيين وأصحاب المتاجر والحرف اليدوية، هذا البعض من المستفيدين من قطاع السفر.

ويعمل بقطاع السياحة 300 مليون شخص على مستوى العالم وهذه الوظائف وخاصة في الدول النامية، تمثل سبلا للخروج من دائرة الفقر، وأيضا للحفاظ على التراث الثقافي.

وأدت الجائحة إلى تعريض ثلث إجمالي الوظائف في قطاع السياحة للخطر، وقالت شركات الطيران في مختلف أنحاء العالم إنها تحتاج إلى ما يصل إلى 200 مليار دولار حزمة إنقاذ.

وعلى الرغم من أن الدول بدأت في إلغاء الأمر بالبقاء بالمنزل وهو إجراء احترازي لحماية الأفراد من العدوى، تم إعادة فتح قطاع السياحة بحذر أمام الزوار المحليين وأحيانا على المستوى الإقليمي، فإن القطاع الذي تبلغ تعاملته السنوية نحو 1.7 تريليون دولار يتوقع حدوث خسائر سنوية تصل إلى 80 في المئة، وذلك وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الحاجة إلى النزول في مكان يوجد به آخرون.

وقد ثبتت ذلك أن الحلول التي يمكن لأموالهم أن تحققها قابلة للزيادة، وربما تعكس طلباتهم الشعور العام للمستهلكين، حتى على الرغم من أن حتى الأشخاص الأكثر ثراء سيكونون مقيدين بالسفر المحلي في المستقبل المنظور.

وتؤكد الجهات الحكومية أن مجرد التخطيط لرحلات مستقبلية في خضم توزيع لقاحات كوفيد - 19، يمكن أن تدعم الأنشطة التجارية ورحلات الطيران في الكثير من مناطق العالم بعد أن عانت طيلة أشهر من الركود الإجباري.

ومن المتوقع أن تصل خسائر قطاع السفر إلى 3.3 تريليون دولار، حال استمرار تراجع رحلات السفر الدولية بغرض الترفيه حتى مارس 2021.

وتشير الأرقام التي رصدتها إدارة أمن النقل في المطارات الأميركية، إلى أن متوسط العدد اليومي للمسافرين اعتبارا من أول يوليو الماضي وحتى 27 من نفس الشهر وصل إلى نحو 648.4 ألف راكب، بتراجع نسبته 75 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما أن البيانات تظهر أن حوالي 86 في المئة من الأفراد قد يؤجلون السفر حتى بعد التأكد من أنه تم احتواء العدوى بفيروس كورونا على نطاق واسع. ويؤكد المحللون أن الصدمة الناجمة عن قطاع السفر الذي يشكل عادة ما نسبته 10 في المئة من الاقتصاد العالمي، يمكن أن تمتد لتؤثر على أبعد مناطق العالم، كما أن كل رحلة يقوم بها فرد ما تؤدي إلى حدوث رد

واشنطن - يواجه قطاع السفر العالمي مستقبلا ضبابيا في ظل حالة عدم اليقين، التي تطبع الأوضاع في الكثير من بلدان العالم نظرا لاستمرار القيود المفروضة للتنقل بسبب المخاوف من انتشار مرض فيروس كورونا.

ويؤكد المختصون أنه لا يُعرف بالضبط متى يمكن أن يكون استئناف السفر الدولي عملية آمنة أو كيف ستبدأ الحكومات في إلغاء القيود التي فرضتها على السفر، ولكن الثابت هو أن الرحلات الدولية ستكون مختلفة عما كانت عليه في السابق.

3 تريليونات دولار خسائر متوقعة للقطاع حال استمرار تراجع الرحلات الدولية حتى مارس 2021

وشرحت وكالة بلومبرغ في تقرير كيف أن شركات الطيران والمطارات والخطوط البحرية والفنادق، ستحتاج كلها لوضع توجيهات استراتيجية جديدة تتعلق بالتعاقد الجسدي بين الأشخاص والنظافة وخدمات الإطعمة والالتزام بها، إلى جانب أن الشفافية التي لم تكن المنظومة الأقوى في هذا القطاع.

وبالنظر للسياسات غير الفعالة للتأمين على السفر وقواعد حماية الركاب الغامضة، ستصبح الشفافية من القواعد الأساسية كما ستكون الشركات بحاجة إلى تغيير الأسعار لتستطيع استضافة عدد أقل من الركاب في الرحلة الواحدة الأمر الذي يمكن أن يجعل قضاء العطلات الصيفية اقتراحا مكلفا، إذا ما فكر الناس في ذلك.

وتتجه الأنظار إلى الأثر الذي ينعكس على المعايير لمستقبل السفر غير الضروري ويمكنهم تجنب الكثير من المشكلات والصعوبات بعد انتهاء الجائحة سواء عن طريق السفر بالطائرات الخاصة أو شراء الحصص الكاملة لغرف الفنادق، بشكل يمنع

الإهمال والفساد يهددان الأمن الغذائي للتونسيين

إهدار 1700 طن من الحبوب جراء سوء التخزين



طرق بادئة لتخزين قوت التونسيين

أخرى؟" مستطردا بالقول "لا بد من فتح تحقيق في الملف بداية من العامين 2018 و 2019 إلى اليوم، لأنه لا يوجد ما يثبت فعلا إتلافها وهذا ما سيكشف عنه التحقيق، الذي ستقوم به بصفة جيدة لجنة الفلاحة على مستوى البرلمان".

واعتبر المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر في حديثه لـ "العرب"، أن هذا التجاوز دليل آخر على تفكك الإدارة التونسية التي أصبحت عاجزة عن التصدي لأشكال الفساد.

وقال "لقد أصبحت الأمراض التي يمر بها المجتمع تنعكس على مستويات حساسة على غرار غداء المواطنين، وهو ما كرسه الإفلات من العقاب والزبونية والعلاقات داخل الإدارة والإهمال المتواصل".

وأضاف بن عمر "على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها بعدم التعاقد بالأمن الغذائي في وقت ترتفع فيه أصوات الفلاحين المحتجة بشأن البذور الممتازة وأزمة القطاع الفلاحي".

وفي تعليق على هذه القضية، قال رئيس لجنة الفلاحة والأمن الغذائي بالبرلمان معز بلحاج رحومة السبت الماضي، إن "اللجنة قررت إحالة الملف على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومراسلة رئاسة الحكومة، ومطالبة وزارة الفلاحة بالتدخل العاجل لمحاسبة كل الأطراف المسؤولة عن الواقعة".

وأوضح أن الشركة المسؤولة عن تخزين وتوزيع الحبوب مغلقة وأنه يجب حلها طبق ما ينص عليه القانون، مؤكدا أن الوزارة أصدرت أمرا لديوان الحبوب بصرف مبلغ 300 ألف دينار (111.7 ألف دولار) لسداد رواتب العمال. وكانت النائب عن التيار الديمقراطي أمل السعيد قد أشارت في تدوينة نشرتها على صفحتها بموقع فيسبوك، إلى أن هذه البذور الفاسدة على ذمة الشركة التعاونية المركزية للمشاتل والبذور الممتازة، وإلى أن الشركة كانت ولا تزال تشكو من إخلالات كبيرة جعلت منها شركة عاجزة ومغلقة.

ووفقا لتقارير رسمية، تمتد الأراضي الزراعية على مساحة تصل إلى 10 ملايين هكتار (5 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية والباقي مراع وغابات) أي ما يقارب 65 في المئة من مساحة البلاد، ما سمح بأن يلعب القطاع الزراعي دورا حيويا على الصعيد الاقتصادي، بتأمينه 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم في تشغيل حوالي 13.4 في المئة من اليد العاملة بالبلاد.

وفي ظل الارتباك في النهوض بهذا القطاع، تصاعدت طيلة السنوات القليلة الماضية تحذيرات الخبراء من مخاطر التغييرات المناخية المتسارعة على أمن التونسيين الغذائي مستقبلا، إذا لم يتم اعتماد سياسات عاجلة للتأقلم معها باعتبارها حلول مبتكرة وعملية لمواجهة هذا التهديد الوجودي.

تزايد حجم شبهات الفساد في تونس رغم إقرار ترسانة من التشريعات لمكافحة، ويعد أن كان مقتصرًا على مجالات معينة، أصبح يهدد بشكل لافت الأمن الغذائي للمواطنين، وتجلت هذه المشكلة مع إتلاف كميات كبيرة من الحبوب دون استغلالها، في خطوة يرى اقتصاديون أنها تحمل في طياتها "صفقة" تجارية مشبوهة.

البحري (اتحاد الفلاحين) إن "ما حصل يعتبر إهمالا ويدخل في باب سوء الحوكمة، خصوصا وأن هذه الكمية قديمة (منذ 2018)، وكان يفترض أن تكون في شكل إعانات لصغار الفلاحين لما لها من مردودية عليهم أو إحكام خزنها دون تركها في العراء مكشوفة".

وأضاف رجائية في تصريح للـ "العرب"، "تستورد تقريبا 70 في المئة من حاجياتنا ولا نوفر سوى 30 في المئة، ما يطرح حقيقة وجود مراقبة لهذه التعاقدات وإمكانية وجود صلة مباشرة لها بالعملية، الأمر يعود إلى سلطة الإشراف (وزارة الفلاحة والصيد البحري)".

وشارعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، إلى توضيح المشكلة بعد أن تم تداولها في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، على إثر زيارة قام بها أعضاء من لجنة الفلاحة بالبرلمان إلى مركز تجميع الحبوب بقبلاط من محافظة باجة شمال غرب البلاد.

وقالت في بيان إنه "حماية لكمية البذور المجمعة من محصول موسم 2020 والبالغة 115 ألف قنطار (1115 طن) والتي هي تحت تصرف الشركة التعاونية للبذور والمشاتل الممتازة والخزينة بمرکز المدينة، تولت الشركة المذكورة تحويل 17 ألف قنطار (1700 طن) من البذور إلى مركز التجميع بقبلاط".

ولفتت الوزارة، في بيانها السبت الماضي، إلى أن ذلك كان على مراحل منذ مارس الماضي، حيث تم رفض استقبال 6 آلاف قنطار (600 طن) من البذور في البداية، ثم طلب ديوان الحبوب 11 ألف قنطار (1100 طن) للمحافظة عليها طبقا للاتفاقية المبرمة بين الطرفين.

وأوضحت أنه تم تخصيص 11 ألف قنطار بعد انتقائها لتحسين المراع، أما الكمية المتبقية فسيتم استعمالها لإنتاج الأسمدة، مشيرة إلى أن هذه الأوضاع كانت محل متابعة من قبل المصالح المختصة بالوزارة، إذ وقعت عدة زيارات لواقع التجميع منذ أغسطس الماضي.

وكانت وزيرة الفلاحة عاقصة البحري قد أجرت زيارة فحنية لمنشآت الشركة التعاونية للبذور والمشاتل الممتازة مطلع سبتمبر الماضي وقد أمرت على إثر ذلك بتكوين لجنة فنية مختصة بمتابعة الأمر. وفي الوقت الذي تستورد فيه البلاد سنويا كميات كبيرة من الحبوب بالعملة الصعبة، يتف ما قيمته 2.5 مليون دينار (930 ألف دولار) بعد ترك الكمية المذكورة مكسدة في العراء وعرضة للعوامل الطبيعية دون استغلالها أو تقديمها كحواض مشجعة لصغار الفلاحين.

وقال محمد رجائية عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحة والصيد

خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - أثار إهدار 17 ألف قنطار (1700 طن) من الحبوب الممتازة جراء سوء التخزين جدلا واسعًا في تونس، حيث طالبت عدة أطراف بضرورة فتح تحقيق في القضية وتحديد المسؤوليات، لما له من تداعيات وخيمة على الأمن الغذائي للمواطنين ولما يحمله في طياته من شبهات فساد.

وشارعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، إلى توضيح المشكلة بعد أن تم تداولها في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، على إثر زيارة قام بها أعضاء من لجنة الفلاحة بالبرلمان إلى مركز تجميع الحبوب بقبلاط من محافظة باجة شمال غرب البلاد.

وقالت في بيان إنه "حماية لكمية البذور المجمعة من محصول موسم 2020 والبالغة 115 ألف قنطار (1115 طن) والتي هي تحت تصرف الشركة التعاونية للبذور والمشاتل الممتازة والخزينة بمرکز المدينة، تولت الشركة المذكورة تحويل 17 ألف قنطار (1700 طن) من البذور إلى مركز التجميع بقبلاط".

ولفتت الوزارة، في بيانها السبت الماضي، إلى أن ذلك كان على مراحل منذ مارس الماضي، حيث تم رفض استقبال 6 آلاف قنطار (600 طن) من البذور في البداية، ثم طلب ديوان الحبوب 11 ألف قنطار (1100 طن) للمحافظة عليها طبقا للاتفاقية المبرمة بين الطرفين.

وأوضحت أنه تم تخصيص 11 ألف قنطار بعد انتقائها لتحسين المراع، أما الكمية المتبقية فسيتم استعمالها لإنتاج الأسمدة، مشيرة إلى أن هذه الأوضاع كانت محل متابعة من قبل المصالح المختصة بالوزارة، إذ وقعت عدة زيارات لواقع التجميع منذ أغسطس الماضي.

وكانت وزيرة الفلاحة عاقصة البحري قد أجرت زيارة فحنية لمنشآت الشركة التعاونية للبذور والمشاتل الممتازة مطلع سبتمبر الماضي وقد أمرت على إثر ذلك بتكوين لجنة فنية مختصة بمتابعة الأمر. وفي الوقت الذي تستورد فيه البلاد سنويا كميات كبيرة من الحبوب بالعملة الصعبة، يتف ما قيمته 2.5 مليون دينار (930 ألف دولار) بعد ترك الكمية المذكورة مكسدة في العراء وعرضة للعوامل الطبيعية دون استغلالها أو تقديمها كحواض مشجعة لصغار الفلاحين.

وقال محمد رجائية عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحة والصيد

كثرة العراقيل تؤجل تدشين منطقة التبادل الحر في أفريقيا

أقرته 34 دولة ساريا "بحلول العام 2034 مع إلغاء حوالي 97 في المئة من الرسوم الجمركية".

ومررت عملية المصادقة على إنشاء المنطقة بعدة عثرات، ففي البداية لم تصادق الدول الـ 55 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الاتفاق، لكن كل الدول الرئيسية قامت بذلك من بينها نيجيريا، أول سوق في أفريقيا مع حوالي مئتي مليون نسمة.

ويتفق المحللون على أن المفاوضات التجارية معقدة للغاية لأن كل اتفاق حول الرسوم الجمركية يجب أن يخضع للتفاوض بين الدول الأعضاء حتى أن البرلمان التونسي على سبيل المثال رفض انضمام تونس للمنطقة قبل أن يغير رأيه. ويركز بعض خبراء الاقتصاد الأفارقة باهتمام شديد حول القضية الأهم والمعقدة لظهور المنطقة التجارية الحر الأ وهي حل مسألة الروابط بين منطقة التبادل الحر الجديدة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني للاتحاد الأفريقي الموجودة أصلا.

وتشكل الاتفاقات التجارية الموقعة مع أوروبا والصين والولايات المتحدة عقبة أخرى يجب تجاوزها، ففي يوليو الماضي، بدأت الولايات المتحدة على سبيل المثال مفاوضات مع كينيا.

ويلفت سيلبيرز أيضا إلى أن الفساد في بعض الحكومات وبسطة الإدارة والافتقار إلى الوسائل ستشكل تحديا لتنفيذ المشروع المدعوم من الاتحاد الأفريقي.

ويقول الأمين العام لمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية وأميكلي ميني إن القارة بقيت رهينة نموذج اقتصادي استعماري وأن من أجل الخروج منه عليها أن تطبق الاتفاق الجديد بطريقة شريسة.

ولا يمثل اقتصاد القارة سوى 3 في المئة من الاقتصاد العالمي ولا يزال منقسما بين 55 نظاما اقتصاديا مختلفا ما يشكل رادعا هائلا لنمو القارة.

رفع نسبة هذه المبادلات لتصبح بحلول العام 2034، 60 في المئة بين الدول الـ 55 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التي تمثل 1.2 مليار شخص.

وبعد محادثات على مدار أربع سنوات، تم التوصل في يوليو العام الماضي إلى اتفاقية لتشكيل كتلت تجاري، ما مهد الطريق لإطلاق المشروع في قمة الاتحاد الأفريقي في النيجر. ومن شأنها حال نجاحها أن تخلق منطقة اقتصادية حجمها 3.4 تريليون دولار، وتفتح الباب أمام عهد جديد من التنمية.

والجميع يتربص بإطلاق مبادرات تجارية في هذا الإطار بعد أن أرجى ذلك بسبب أزمة كوفيد - 19 ومفاوضات شاقة بين الدول الموقعة على إلغاء الرسوم الجمركية، لكن وبحسب سيلبيرز، فإن التطبيق الفعلي لمبدأ التبادل الحر على مستوى القارة سيستغرق "سنوات عدة". ويوضح سيلبيرز في تصريحاته لوكالة الصحافة الفرنسية أن الكثير من النقاط بشأن الرسوم الجمركية لا تزال موضع تفاوض بين الدول المختلفة، وأشار إلى أن الفكرة هي أن يصبح الاتفاق الذي

جوهانسبرغ - تبديدت أحلام البلدان الأفريقية وخاصة الدول العربية للانفتاح التجاري على أسواق القارة مع بداية العام الجديد، بعد أن سعت إليه الحكومات طيلة ماراثون من المفاوضات الشاقة خلال السنوات الأخيرة ضمن منظمة الاتحاد الأفريقي لتأسيس سوق تجارية مشتركة على أرض الواقع.

ويعتقد محللون أن كثرة العراقيل ستجعل من الوصول لذلك الهدف يستغرق وقتا أطول. وقد قال الخبير في شؤون جنوب أفريقيا في معهد الدراسات حول الأمن في بريتوريا جاكسي سيلبيرز "كان يُفترض أن تصبح منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية المساحة التجارية الأكبر في العالم اعتبارا من يناير 2021، لكن هذا الأمر لا يزال بعيد المنال".

ويؤكد سيلبيرز أن توحيد أسواق أكثر من خمسين دولة ذات مستويات تنمية مختلفة في القارة الأفقر في العالم، لن يتحقق بلحمة سحرية. وحاليا، تجري 16 في المئة فقط من المبادلات التجارية بين الدول الأفريقية نفسها وطموح منطقة التبادل الحر هو



تجارة محاصرة بالاختلافات العميقة للدول الأفريقية